الصعود المصري وأمن القرن الإفريقي

أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة وجامعة زايد

يميل الفكر الاستراتيجي المصري منذ عهد الدولة القديمة إلى اعتبار مناطق الجوار المباشر القريبة والبعيدة كمصادر لبناء علاقات تعاونية وتجارية في أوقات القوة والمنعة السياسية، أو اعتبارها قوى غير متحضرة تهدد بتدمير وادي النيل والسيطرة عليه في لحظات العداء والصدام، انطبق ذلك بشكل كبير على منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل، لقد وضعت النظرة المصرية القديمة للعالم مصر في موقع القلب، وتم تمثيل الاتجاهات الأربعة لمناطق الجوار على النحو التالي: النوبة في الجنوب، وبحر إيجة من الغرب، وسوريا من الشمال، وبونت واكسوم من الشرق، وأفضل مثال على ذلك هو مشهد التكريم في مقبرة الأسرة الثامنة عشرة للوزير "رخميرع" في عهد الملك "تحتمس الثالث"، وتشير جميع النصوص المصرية القديمة الباقية تقريبًا إلى أنه تم الوصول إلى بلاد بونت وأكسوم بالسفر جنوبًا على طول البحر الأحمر بعد عبور الصحراء الشرقية، كان هذا الطريق البحري هو الذي تم من خلاله تقريبًا جميع أشكال التجارة المباشرة المعروفة، على الرغم من أنه كان من الممكن الوصول إلى بلاد بونت بشكل غير مباشر عبر الروافد الجنوبية لنهر النيل.

ومن المعروف أن منطقة القرن الإفريقي تشهد منذ حصول دولها على الاستقلال بؤر توتر ومناطق صراعية قلقة، والتي قد تعد الأكثر تعقيدًا بمعايير عدم الاستقرار السياسي على مستوى العالم، إنها تعبِّر ولعقود طويلة عن أزمات اقتصادية وسياسية وإنسانية متشابكة، ومع ذلك فإن القوى الدولية والإقليمية الكبرى لم تكف يومًا عن التدافع والتكالب على المنطقة بغرض تحقيق السيطرة والنفوذ، وهو ما يُعزى بشكل أساسي إلى أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للأمن الدولي والتجارة العالمية، واليوم لم تتغير الصورة كثيرًا عما كانت عليه من عقود مضت؛ إذ يواجه القرن الإفريقي أزمات لا تعد ولا تحصى، إلى جانب التأثير المدمر المحتمل لجائحة كوفيد-١٩ على السياسة والاقتصاد والمجتمع بشكل عام، ومن ثمّ تعاني المنطقة وسط التحولات المضطربة للغاية والجهادية العنيفة العابرة للحدود، وأنواء الطبيعة وتغيرات المناخ، في الوقت نفسه الذي تظل فيه ساحة لتنافس القوى العظمى والكبرى في النظام الدولي.

يقول "جون ماركيكس" "في القرن الإفريقي تتعرض سيادة الدولة، وسلامة أراضيها، وشرعية النظام للتحدي على نطاق واسع،

من قِبل الفاعلين السياسيين الذين يمثلون الجماعات العرقية القومية، نتيجة أوضاع عدم المساواة في الوصول إلى السلطة والموارد المادية، فضلًا عن التمييز الاجتماعي والثقافي، هذه القواسم المشتركة هي المكونات الأساسية في كيمياء الصراع، سواء تم خوضه باسم الأمة، أو المنطقة، أو العشيرة، أو الدين، وعليه تُعزى الأزمة المزمنة للدولة في القرن الإفريقي بشكل أساسي إلى الصراع العرقي، والتنافس على الموارد، والمؤسسات السياسية الضعيفة، والسياسات غير الملائمة، وحكم الطغاة الفاسدين".

المصالح المصرية في سياق متغير

في ظل هذه البيئة الأمنية المركبة، أسهمت مجموعة من المبادئ والمصالح الحاكمة في صياغة توجهات مصر الخارجية صوب القرن الإفريقي، والتي تتمثل في: تأمين مياه النيل، والحفاظ على أمن السودان، وأمن البحر الأحمر، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والروابط الثقافية، بالإضافة إلى تعزيز دور ومكانة مصر على الصعيد الإقليمي، وخلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة أضحى القرن الإفريقي شأنه شأن الأقاليم الفرعية الأخرى في جوارنا الاستراتيجي بمثابة ساحة نزال كبرى بين القوى الأجنبية الفاعلة والتي تتجاوز مصالحها الأمنية والاقتصادية نطاق حدودها الوطنية، على أن تصاعد حدة الهجمات الإرهابية العنيفة في القرن وحوض النيل، وفشل عدد من الدول الوطنية، بالإضافة إلى الحرب الأهلية في اليمن، والأزمة الخليجية مع قطر قد أسهمت جميعها في تشكيل تحالفات أمنية متنافسة، وأضافت بعدًا جديدًا لخريطة الصراعات التي تعاني منها هذه المنطقة.. بيد أن الأكثر خطورة هو وجود

> **"تتمثّل المبادئ والمصالح الحاكمة في صياغة توجهات مصر صوب القرن الإفريقي، في: تأمين مياه النيل، والحفاظ على أمن السودان والبحر الأحمر، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية، وتعزيز دور ومكانة مصر على الصعيد الإقليمي."**

تهديد حقيقي لأمن مصر المائي بعد تطبيق استراتيجية السدود الإثيوبية، واستمرار بناء سد النهضة من جهة، ومحاولة إحداث انقسام بين الهوية العربية والإفريقية بالنيل من الوجه الإفريقي لمصر من جهة أخرى.

لقد تبنّت تركيا على سبيل المثال، بعد الإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، سياسة يتم بمقتضاها دعم وتقوية وجودها في القرن الإفريقي، وضمن هذا الإطار الاستراتيجي يعد القرن الإفريقي أحد المناطق التي عزّزت تركيا وجودها فيها، إلى جانب سلسلة من الاتفاقيات التجارية والتبادلات على المستوى الدبلوماسي مع دول المنطقة، وكان الحد الفاصل الحقيقي للانفتاح التركي على القرن الإفريقي هو الدور الذي تقوم به في الصومال منذ عام ٢٠١١؛ إذ منذ ذلك الحين أصبحت البلاد محور الاستراتيجية التركية في إفريقيا، فبعد غطاء من التدخل الإنساني، دعمت تركيا العملية المعقدة لبناء الدولة والمؤسسات، من خلال التركيز على قطاع الأمن. ولا يخفى أن تغيير أنماط الأمن الإقليمي في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ (بسبب الصراع في اليمن) قد أثّر على طبيعة الوجود التركي في الصومال، والذي اتخذ بعدًا أمنيًّا أكبر بعد قرار فتح قاعدة عسكرية في مقديشو، والتي تعد أكبر قاعدة تركية في الخارج، ولا شك

أن هذا الوجود العسكري التركي في المنطقة يشكِّل تهديدًا محتملًا لمصالح خصومها بما في ذلك مصر، وقد ترافق افتتاح قاعدة التدريب العسكرية التركية في مقديشو مع خطط لإنشاء قاعدة بحرية أمامية في سواكن السودانية، التي تمتلك أهمية استراتيجية للسيطرة على البحر الأحمر؛ حيث إنها على مفترق طرق بين خليج عدن وقناة السويس، بيد أن المشروعات التركية في سواكن تعرضت لانتكاسة كبرى مع الإطاحة بالرئيس "عمر البشير"؛ حيث عززت الحكومة الانتقالية السودانية والمكوِّن العسكري فيها علاقاتها بكل من مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وذلك على حساب العلاقات مع كل من قطر وتركيا.

ومن جهة أخرى، فإن عودة إسرائيل إلى القرن الإفريقي منذ زيارة إثيوبيا، خلال الجولة الإفريقية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في يوليو ٢٠١٦، تشكِّل عاملًا حاسمًا في إعادة الصياغة الأمنية للمنطقة، لقد حاولت إسرائيل خلال العقدين الماضيين ليس فقط تعزيز الروابط مع الشركاء التقليديين، مثل كينيا أو أديس أبابا، ولكن أيضًا سعت إلى إعادة بناء العلاقات مع الدول الإسلامية غير الصديقة، مثل تشاد والسودان. ولا يخفى أن بُعد البحر

> **"البحر الأحمر له أهمية كبيرة لإسرائيل؛ فخليج العقبة يعد امتدادًا للممرات البحرية التي يمر من خلالها نحو ٢٠٪ من التجارة الإسرائيلية، فضلًا عن وجود بعض القوى المعادية على طول القرن الإفريقي، مثل إيران وحركة الشباب المجاهدين في الصومال."**

الأحمر له أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي لإسرائيل، وهذا ما يربط إسرائيل مع منطقة القرن الإفريقي؛ فمن ناحية، يعتبر خليج العقبة امتدادًا مباشرًا للممرات البحرية الحيوية التي يمر من خلالها نحو ٢٠% من التجارة الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى، فإن المنافسة الجيوسياسية، وعدم الاستقرار الأمني على طول القرن الإفريقي، لا سيما وجود بعض القوى المعادية، مثل إيران وحركة الشباب المجاهدين في الصومال، تمثِّل تهديدات إقليمية خطيرة، ولعل ذلك كله قد يتقاطع أو ربما يتناقض مع المصالح المصرية في المنطقة.

الاستجابات المصرية

لقد أسهمت هذه التحديات الكبرى في العمل من أجل بناء رؤية استراتيجية مصرية بعيدة المدى للتعامل مع قضايا الواقع المتحول والمعقد في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل، وذلك بعد سنوات طويلة من الانكفاء على الذات خلال معظم سنوات الرئيس الراحل "محمد حسني مبارك"، قادت حكومة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" على مدار السنوات السبع الماضية عمليات متوازية لإعادة رسم خريطة وحدود الدور المصري في مناطق الجوار الأربع الكبرى، بما يحافظ على دور ومكانة مصر المركزية في سياق إقليمها الجيوستراتيجي. اتضح ذلك في قدرتها على فرض صياغات أمنية جديدة في منطقة شرق المتوسط، وإعادة الهدوء والاستقرار للجبهة الليبية، والدور الحاسم في فرض السلام والاستقرار على الجبهة الفلسطينية في غزة، ولعل هذه الأدوار الإقليمية الكبرى قد فرضت على الإدارة الأمريكية حتمية التعامل مع مصر باعتبارها شريكًا استراتيجيًّا لا يمكن الاستغناء عنه،

ويمكن إبراز أهم معالم الصعود المصري في القرن الإفريقي في الجوانب الأربعة الآتية:

أولًا: الجهود السياسية والدبلوماسية

تشكل زيارة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى جيبوتي، في ٢٧ مايو ٢٠٢١، علامة فارقة في تاريخ التفاعلات المصرية بمنطقة القرن الإفريقي؛ إذ إنها الزيارة الأولى من نوعها لرئيس مصري لدولة جيبوتي منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٧٧، وعلى أية حال لا يمكن النظر إلى هذه الزيارة بمعزل عن عمليات إعادة الهندسة الاستراتيجية للمنطقة، بهدف استعادة التأثير والنفوذ المصري فيها، نظرًا لأنها تمثِّل ساحة خلفية لمصر من أجل إدارة الموارد المحتملة على طول نهر النيل، والتجارة الدولية في الممر المائي المؤدي إلى قناة السويس. ولعل أحد الأهداف المصرية الكبرى التي تكمن خلف هذه الحركة الواعية الجديدة يتمثّل في إقامة علاقات سياسية على أعلى المستويات، وإعادة تشكيل صورة الجمهورية المصرية "الجديدة" في أعين دول الجوار الجنوبي والشرقي، وتبديد المغالطات التي بثتها أجهزة الدعاية الإثيوبية عبر سنوات طويلة؛ حيث كانت الافتراضات السائدة في عواصم دول القرن الإفريقي بأن مصر تكتفي بالتعامل معهم على المستوى الوزاري في أحسن الأحوال، بيد أن سفاري الرئيس "السيسي" السياسية في المنطقة - حيث زار إثيوبيا والسودان وجنوب السودان وجيبوتي وكينيا وأوغندا وتنزانيا - كشفت عن الوجه الحقيقي لمصر، وكانت الدعاية الإثيوبية تركز دومًا على الوجه العربي لمصر، بحسبانها "دولة عربية تقع في شمال إفريقيا"، ولا تهتم ببقية القارة، وعليه كانت التحركات المصرية الجديدة تؤكد على الوجه الإفريقي لمصر، وتعيد مرة أخرى إحياء الناصرية بوجه عصري جديد.

> **"يهدف دور مصر في القرن الإفريقي إلى إعادة تشكيل وضعها الجيوسياسي، وتعزيز الوجود السياسي والعسكري في المنطقة، وتعزيز نفسها كجهة فاعلة ومؤثرة في إدارة الأزمات والصراعات الإقليمية."**

ثانيًا: الاتفاقات والصياغات الأمنية الجديدة

إلى جانب الجهود السياسية والدبلوماسية لمصر، حرصت القيادة السياسية المصرية على توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي والأمني مع عدد من دول المنطقة وحوض النيل، تشمل: أوغندا وكينيا وبوروندي والسودان، بالإضافة إلى جيبوتي، كما شاركت كل من مصر والسودان في تدريبات عسكرية مشتركة أطلق عليها اسم "حماة النيل" بمشاركة القوات البرية والبحرية والجوية من البلدين، ويهدف برنامج "حماة النيل" إلى تبادل الخبرات العسكرية، وتعزيز التعاون، وتوحيد أساليب العمل للتصدي للتهديدات المتوقعة للبلدين، ومن المعروف أن مناورة "حماة النيل" تعد امتدادًا للتعاون التدريبي المشترك بين البلدين؛ حيث سبقتها "نسور النيل ١ و٢"، وقد جرت التدريبات المشتركة "نسور النيل ١ و٢" في قاعدة "مروى" الجوية في السودان، بمشاركة عناصر من القوات الجوية المصرية والسودانية، وعناصر من قوات الصاعقة لكلا البلدين.

في واقع الأمر، يسمح نشاط مصر الجديد في شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بتحقيق قدرة كبيرة على الحركة، بما يمكِّنها من تحديد أولوياتها الخاصة فيما يتعلق بأمن القرن الإفريقي والبحر الحمر على حد سواء، ولا شك أن هذا الصعود في الدور المصري يعزز مكانة مصر الإقليمية ونفوذها، كما يمكن من خلال هذه

الدينامية المتجددة للحركة المصرية وتفاعلاتها الأمنية مع دول المنطقة أن تتمكّن مصر من احتواء المنافسين الإقليميين الآخرين -مثل تركيا وقطر وإسرائيل- الذين اتجهوا مؤخرًا إلى توسيع دائرة نفوذهم الجيوسياسي بشكل كبير في البحر الأحمر والقرن الإفريقي ، وعليه يهدف دور مصر في القرن الإفريقي إلى إعادة تشكيل وضعها الجيوسياسي، وتعزيز الوجود السياسي والعسكري في المنطقة الأوسع، وهذا يعني أن مصر تهدف إلى تعزيز نفسها كجهة فاعلة ومؤثرة في إدارة الأزمات والصراعات الإقليمية.

لهذا السبب تستخدم مصر جميع خياراتها ومواردها المتاحة (السياسية والاقتصادية والأمنية) لاحتواء إثيوبيا والضغط عليها بشأن سد النهضة، بما في ذلك تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى في المنطقة، واحتواء المزيد من تصرفات القوى الإقليمية في هذا الفضاء الجيوسياسي (الشركاء والمنافسون على حد سواء)، كما تعمل مصر على تدويل الحوار حول سد النهضة؛ بهدف المساعدة في التوصل إلى اتفاق ملزم بما يحمي مصالحها الوطنية.

ثالثًا: أمن باب المندب والبحر الأحمر

استندت مصر في حركتها الأمنية إلى إطار العمل الذي قدّمه مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، والذي أصبحت مصر عضوًا فيه رسميًّا في نوفمبر ٢٠٢٠، وقد وقّع على الميثاق وزراء خارجية جيبوتي ومصر وإريتريا والأردن والسعودية والصومال والسودان واليمن، في يناير ٢٠٢٠، إلى جانب ذلك، فإن السياسة الخارجية لمصر في القرن الإفريقي تتعلق أيضًا بإعادة ترتيبات الوجود الأمني عند باب المندب -المضيق المؤدي إلى البحر الأحمر وقناة السويس- حيث تزايدت مخاوف مصر من الوجود المتزايد للقوى الأجنبية، ولا شك أن الوجود المصري في المنطقة سوف يمكّن مصر من التنسيق والتعاون مع القوى الدولية التي تحاول توسيع دائرة وجودها ونفوذها في المنطقة، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين، كما أن هذا التعاون يمكن أن يتخذ شكل اتفاقيات للتجارة، ومكافحة الإرهاب، أو السيطرة على الهجرة غير النظامية، وفي السياق نفسه سوف يمكن لمصر من خلال هذا الوجود والحركة الفاعلة أن تواجه التحديات التي تواجه نفوذها الإقليمي من قِبل اللاعبين الإقليميين الآخرين الذين يتمتعون جميعًا بوجود قوي في دولة واحدة على الأقل في منطقة القرن الإفريقي.

> **"الوجود المصري في المنطقة سوف يمكّن مصر من التنسيق والتعاون مع القوى الدولية التي تحاول توسيع دائرة وجودها ونفوذها في المنطقة، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين."**

رابعًا: مواجهة التعنت الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة

في خضم الجمود في المفاوضات التي يقودها الاتحاد الإفريقي بشأن سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا، تحاول إثيوبيا مرة أخرى فرض سياسة الأمر الواقع، من خلال البدء في عملية ملء خزان السد، وقد رفضت كل من مصر والسودان في جولات سابقة من المفاوضات القيام بهذا الملء قبل وصول الدول الثلاث إلى اتفاقية ملزمة بشأن التشغيل السنوي للسد، وآليات التخفيف من حدة الجفاف، والفصل في النزاعات، وقد عبّرت مصر عن موقفها الصارم في الدفاع عن حقوقها المائية من خلال فرض

خط أحمر مائي لا يمكن من خلاله التنازل عن قطرة مياه واحدة، يعني ذلك أن مصر تتعامل مع مسألة الملء الثاني لسد النهضة من خلال إجراءات صارمة في إدارة الموارد المائية من جهة، والنظر إلى التعنت الإثيوبي بعدم التوصل إلى اتفاق شامل، باعتباره انتهاكًا صريحًا لإعلان المبادئ لعام ٢٠١٥، وتصبح إثيوبيا بموجب ذلك "دولة عاصية" بحسب مقررات القانون الدولي، ولعل ذلك يجعل كل الخيارات مفتوحة أمام صانع القرار المصري.

وختامًا، نحن أمام إعادة رسم خريطة التفاعلات الاستراتيجية في المنطقة الأوسع التي تشمل حوض النيل وشرق المتوسط والشرق الأوسط، يعني ذلك أن تحالفات مصر الجديدة ليست قاصرة على مجرد مسألة سد النهضة، وإنما هي أعمق وأبعد من ذلك؛ حيث تهدف إلى حماية مصالح الدولة المصرية وتوجهها جنوبًا، ولاسيما الدفاع عن أمنها المائي، وحماية السودان، ومصالحها الاقتصادية والثقافية الأخرى، ففي الوقت الذي تشجع فيه القوى الإقليمية الأخرى، مثل إثيوبيا وتركيا وإيران، على نشر التطرف وعدم الاستقرار، كانت مصر الناهضة تقف عند حدود دورها التقليدي كعامل توازن واستقرار إقليمي، ولعل ذلك هو الذي أحدث تغيرًا فارقًا في توجهات إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" تجاه مصر، باعتبارها شريكًا استراتيجيًّا موثوقًا به، ويمكن الركون إليه.